التصوّر النحوي

(قراءة في المفهوم والمصطلح والحد والتعريف)

Grammar visualization of boundaries

(Read the concept, term, limit and definition)

إعداد: مناح الخوري حنّا

mnahalkhouryhnna@gmail.com

بإشراف: أ.د. عصام الكوسى

جامعة البعث حمص

Isamalkousa@gmail.com

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2020/11/20	2020/11/30	2021/01/05

ملخص البحث

قيل المصطلحات مفاتيح العلوم، وقيل: إن فَهم المصطلحات نصف العِلم، إذ لا بدّ لكلّ علم من العلوم من وضع مصطلحات تخصّه، ينفرد بها عن غيره من العلوم وفق منهج واضح يفسّرها ويشرح ألفاظها، وللحدود النحوية أثر بارز في الدرس النحوي، فهي توضح المصطلحات النحوية وتصونها من الاختلاط بغيرها والالتباس بها عبر استقصائها للمحدود وتحديده بدقة.

وثمة أربعُ مفردات يظن كثير من الدارسين أنها تقع في باب الترادف؛ وهي المفهوم والمصطلح والحد والتعريف، بيد أنّ لكلّ واحدة منها معنى خاصاً بها، وبعض هذه

المعاني يقترب من بعضها كالحد والتعريف على الرغم من أنّ التعريف أعم من الحد، فكل حد تعريف وليس كل تعريف حداً، والمفهوم والمصطلح متقاربان ومتباينان في آن معاً، فالمفهوم يركز على الصورة الذهنية، أما المصطلح فإنه يركز على الدلالة اللفظية للمفهوم، كما أن المفهوم أسبق من المصطلح، فكل مفهوم مصطلح وليس العكس، فالمفهوم هو روح المصطلح ومضمونه، والمصطلح هو عنوانه المتفق عليه، أمّا المفهوم والتعريف، فهناك اختلاف جوهريٌ بينهما، فالمفهوم هو تلك الفكرة التي تتكون في الذهن، والتي يتفق على تسميتها بكلمة المصطلح، ويأتي التعريف لشرح هذا المصطلح ويتوجب المعرفة به العلم بشيء آخر.

الكلمات المفتاحية: المفهوم، المصطلح، الحد، التعريف.

The terminology was said to be the keys to science, and it was said: Understanding the terminology is half of the science, because every science must develop terms that are unique to it, and it is unique from other sciences according to a clear method that explains and explains its terms. The grammatical limits have a prominent effect in the grammar lesson, as they clarify grammatical terms and protect it from mixing with others and confusion by investigating the finite and determining it accurately.

There are four vocabulary that many learners think are located in the door of synonymy: the concept, the term, the limit and the definition, but each of them has its own meaning, and some of these meanings come close to each other as the limit and the definition although the definition is more general than the limit, so each term is defined and not Each definition is a term, and the concept and the term are closely related and different at the same time. The concept focuses on the mental image, while the term focuses on the verbal significance of the concept, just as the concept is earlier than the term, each concept is a term and not the opposite, the concept is the spirit of the term and its content, and the term is its agreed title Accordingly, the concept and the definition, it is As a fundamental difference between them, it is the conception of that idea, which consists in the mind, and agreed to call

the word of the term, comes to explain the definition of this term and have knowledge of science with something else.

تمهيد:

التصوّر النحوي للحدود:

أود أن أشير قبل الحديث عن الحد النحوي إلى أنّ هناك إشكالاً يواجه الباحثين والدارسين في ضبط أربع مفردات سيكثر ذكرها في البحث، وهي المفهوم والمصطلح والحد والتعريف، ولاسيما الحد والتعريف إذ ذهب بعض العلماء من القدماء والمحدثين إلى أنّ الحد والتعريف اسمان لمسمى واحد، فالأصوليون والفقهاء والنحويون يذكرون التعريف بمعنى الحد، كقولهم التعريف الاسمي والتعريف الحقيقي، قال ابن حزم: " هذا باب خلط فيه كثير ممن تكلم في معانيه، وشبك بين المعاني، وأوقع الأسماء على غير مسمياتها، ومزج بين الحق والباطل، فكثر لذلك الشغب والالتباس، وعظمت المضرّة وخفيت الحقائق"[1] وقد بين ذلك الفاكهي، فقال: " اعلم أنّ الحد والمعرف – بكسر الراء المشددة – في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين لا مطلقا: اسمان لمسمى واحد – أي معنى واحد، وهو – أي المسمى الواحد – ما يميز الشيء عن جميع ما عداه."[2]

ونرى هذا الخلط أعني بين الحد والتعريف في مصنفات بعض النحاة الذين يرون أنّ المفاهيم النحوية مفاهيم ذهنية تختلف باختلاف الأذهان، ومن الصعوبة بمكان معرفة ذاتياتها، وما دام الغرض من الاثنين توضيح المفهوم النحوي وتمييزه عند المتلقي فلا ضير في استخدام أي منهما، ولذلك نراهم يطلقون كلاً منهما على الآخر، كقول الشاطبي: "هذا الحد الذي حَدَّ به النعتَ هو معنى ما حَدَّ به غيرُه من قوله: ((هو الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصفٍ فيه أو فيما هو من سَبَبه))، وفي هذا التعريف نظر"[3] وكقول السيوطي في الممنوع من الصرف: " من أَبْوَاب النِّيَابَة مَا لَا ينْصَرف وَاخْتلف فِي حَده بِنَاء على الِاخْتِلَاف فِي تَعْرِيف الصّرْف"[4]

أمّا الفلاسفة فقد فرقوا بين الحد والتعريف، فهم يرون أنّ الغرض من التعريف تمييز المعرَّف وتوضيحه بأي شيء كان، أي سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات، فالمهم

تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، أمّا الغرض من الحد فمحصور في بيان ذاتيات الشيء التي يتم بها قوامه، أي الدلالة على ماهية الشيء، وهو يتركب من الجنس والفصل، فذاتيات الإنسان هي الحيوانية والنطق، أي الحياة والفكر. فكل حدٍّ تعريفٌ، وليس كل تعريف حداً تاماً، فقد يكون حداً ناقصاً أو رسماً تاماً أو غير تام.(5)

وذهب بعض المتأخرين والمحدثين إلى إطلاق التعريف في مقام الحد، بل جعلوا الحد بنوعيه والرسم بنوعيه أيضاً أداة للتعريف، فقال الرصاع في شرح حدود ابن عرفة: " فَقَوْلُهُ تَعْرِيفُ مَاهِيَّاتِ الْحَقَائِقِ وَلَمْ يَقُلْ حَدُّ مَاهِيَّاتِ الْحَقَائِقِ لِيَشْمَلَ التَّعْرِيفَ بِالْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ وَالرَّسْمِيِّ لِأَنَّ الْمُعَرِّفَ هُوَ أَعَمُّ مِنْ الْحَدِّ عَلَى اصْطِلَاحِهِمْ، وَرُبَّمَا يُطْلَقُ الْحَدُّ عَلَى ذَلِكَ" (6)وقال د. البشير التهالي: " انتهى المنطق إلى فرز أنواع من التعريفات تتفاوت في درجة محاباتها لحقيقة المحدود، ركزنا على نوعين منها؛ هما التعريف بالحد والتعريف بالرسم، في الأول يستقصي المعرِّف حقيقة المحدود بذكر جنسه وفصله، وفي الثاني يستقصي آثاره الدالة عليه"(7) . وجاء في المعجم الوسيط: " (التَّعْرِيف) تَحْدِيد الشَّيْء بِذكر خواصه المميزة".(8)

إنّ كل ما سبق من آراء تدفعنا لتبيين الفروق الدقيقة بين معاني هذه الألفاظ الأربعة، لأدفع اللبس والخلط الذي حصل بينها، وسأبدأ بأسبقها عقلاً ووجوداً فيما أظن، وهو المفهوم.

1- المفهوم:

لغة:

يعني معرفة الشيء بالعقل وعلمه، فيغدو معروفاً، قال الخليل: " فَهِمْتُ الشَّيء [فَهَماً وفَهْماً]: عَرَفْتُه وعَقَلْتُه".(9) وقال ابن منظور: "الفَهْمُ: مَعْرِفَتُكَ الشَّيْءَ بِالْقَلْبِ. فَهِمَه فَهْماً وفَهَماً وفَهامة: عَلِمَه؛ الأَخيرة عَنْ سِيبَوَيْهِ. وفَهِمْت الشَّيْءَ: عَقَلْتُه وعرَفْته. وفَهَّمْت فُلَانًا وأَفْهَمْته، وتَفَهَّم الْكَلَامَ: فَهِمه شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ. وَرَجُلٌ فَهِمٌ: سَرِيعُ الفَهْم، وَيُقَالُ: فَهْمٌ وفَهَمٌ. وأَفْهَمه الأَمرَ وفَهَّمه إِيَّاهُ: جَعَلَهُ يَفْهَمُه. واسْتَفْهَمه: سأَله أَنْ يُفَهِّمَه. وَقَدِ اسْتَفْهَمَني الشيءَ فأَفْهَمْته وفَهَّمْته تَفْهِيمًا"(10).

وينازع المفهوم في هذا المعنى لفظان آخران؛ هما المعنى والمدلول، بيد أنّ ثمة فروقاً لغوية دقيقة بينها، قال أبو هلال العسكري: " الفرق بين المفهوم والمعنى والمدلول: قال الفاضل اليزيدي: اعلم أن ما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه فهم منه: يسمى مفهوماً، وباعتبار أنه قصد منه يسمى: معنى، وباعتبار أن اللفظ دال عليه، يسمى مدلولا."[11]

وقد يعبَّر عن المفهوم الواحد بلفظين أو أكثر، فتسمى هذه الألفاظ بالمترادفات اللغوية، قال الجرجاني: " الترادف: عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد."[12] وقال الكفوي: " الترادف: الِاتِّحَاد فِي الْمَفْهُوم، لَا الِاتِّحَاد فِي الذَّات، كالإنسان والبشر وَحقّ المترادفين صِحَة حُلُول كل مِنْهُمَا مَحل الآخر."[13]

اصطلاحاً:

هو بناء عقلي أو فكرة مجرّدة ينشئها العقل، تشير إلى أشياء مختلفة تجمعها سمات مشتركة، قال الجرجاني: هو " المركب العقلي في القضية المعقولة"[14]. وقال الكفوي: " هُوَ الصُّورَة الذهنية سَوَاء وضع، بإزائها الْأَلْفَاظ أَو لَا، كَمَا أَن الْمَعْنى هُوَ الصُّورَة الذهنية من حَيْثُ وضع بإزائها الْأَلْفَاظ وَقيل: هُوَ مَا دلّ عَلَيْهِ اللَّفْظ لَا فِي مَحل النُّطْق" [15] وقال التهانوي: " هو عند المنطقيين ما حصل في العقل أي من شأنه أن يحصل في العقل سواء حصل بالفعل أو بالقوة[16] بالذات كالكلّي أو بالواسطة كالجزئي[17] ... ثم المفهوم والمعنى متحدان بالذات، فإنّ كلّا منهما هو الصورة الحاصلة في العقل أو عنده مختلفان باعتبار القصد والحصول. فمن حيث إنّها تقصد باللفظ سمّيت معنى ومن حيث إنّها تحصل في العقل سمّيت بالمفهوم، ...وعند الأصوليين خلاف المنطوق وهو ما دلّ عليه اللفظ لا في محل النطق بأن يكون حكما بغير المذكور وحالا من أحواله "[18]

وجاء في المعجم الوسيط: " المفهوم: مَجْمُوع الصِّفَات والخصائص الْمُوَضّحَة لِمَعْنى كلي ويقابله الماصدق."[19]

وعرَّفه وارن Warren بقوله: "عمليَّةٌ ذهنيَّة تشير إلى مجموعة من الموضوعات أو الخِبرات، أو إلى موضوع واحد في علاقته بغيره من الموضوعات، ويعدُّ المعنى كليًّا لأنه يمثل أفرادًا مختلفين، وفكرًا مجرَّدًا؛ لأنه يمثِّل الصِّفةَ السائدة في هؤلاء الأفراد"[20]. ومن تعاريفه المتداولة قولهم: "المفهوم معناه المنطقي هو مجموع الصِّفات والخصائص التي تحدِّد الموضوعات التي ينطبق عليها اللفظ تحديدًا يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى. [21]

نخلص من كل ما سبق إلى أن المفهومَ صورةٌ ذهنية مجردة لمجموعة من الأفكار والآراء المرتبطة بشيء ما أنتجها العقل مستنداً إلى مجموعة من المعلومات عن هذا الشيء، فجاء نتيجة تراكم معرفي منظم امتلكه أصحاب حقل علمي ما.

وللمفهوم سمتان وبعدان، أما السمتان:

فأولاهما: التجريد؛ وهو الانتقال من المحسوس إلى المعقول، أي من المستوى الحسّي التراكمي، ومن التعامل مع خليط الخبرة، وتداخل عناصرها ومكوناتها (حسّية، حركية، إدراكية، مشخّصة، مجرّدة، وغير ذلك) إلى المستوى المعرفي النظري، القائم على إدراك ما هو مشترك بين أنواع الخبرة هذه، أي المستوى الذي يشتمل من حيث التكوين والبناء على مفهومات ومبادئ وقواعد وقوانين ونظريات، فالمفهوم لا يرسم، وإنما يرتسم؛ أي: نمتلك عنه صورة ذهنية، ومن ذلك على سبيل المثال الفكرة التي تكونت في أذهان النحاة عندما استقروا كلام العرب ووجدوا تغير الحالة الإعرابية للكلمة ، ففسروا هذا التغير الذي يطرأ على أواخر الأسماء والأفعال بسبب شيء ما أوجد هذا التغير، هذا الشيء هو مفهوم العمل النحوي الذي يبين العلاقة البنيوية بين الكلمات بوصفها عاملاً أو معمولاً، وهو من المفاهيم غير المحسوسة، ويتضح أثر هذا العامل في نشوء الحالة الإعرابية، وفي تعدد الحالات الإعرابية للكلمة ، حيث تؤدي كل حالة وظيفة دلالية نحوية في الجملة، ولما كانت الحالات الإعرابية التي أنشأها العامل قليلة (الرفع، والنصب، والجر، والجزم) والوظائف الإعرابية كثيرة جمعوا تحت كل حالة عدد من الوظائف الإعرابية، ولمَّا وجدوا في حالة الرفع أن المبتدأ مرفوع ولا مؤثر فيه لفظاً وسعوا مفهوم العامل

ليشمل: العامل المعنوي والعامل اللفظي. وبفضل فكرة العامل استطاع النحويون استنباط كثير من القواعد النحوية.

وثانيهما: التعميم؛ إذ يجمع خصائص مشتركة بين موضوعات مفهوم واحد وتعميمها على مجموعة لا متناهية من الموضوعات المتشابهة. وخير مثال على ذلك مفهوم القياس في النحو، فالنحويون يستخدم القياس فيقيسون ما لم يسمعوه من قبل على ما لديهم من مخزون لغوي، فليس من المعقول أن يكونوا قد سمعوا كل الصيغ والجمل وطرق صياغتها وكذا الأسلوب، لذا نراهم يلجؤون دائماً إلى القياس، وبين ابن جنى ذلك بقوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[22] ، وهو ما يقصده السيوطي عندما ينقل عن ابن الأنباري قوله: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في حده: النحو: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعْلَم أحد من العلماء أنكره، لثبوته بالدلالة القاطعة وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كتب زيد فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة نحو عمرو وبشر وأزدشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال."(23)

وأما البعدان:

فأولهما نظري، فهو بناء عقلي بالقوة أو بالفعل، أسسه الأفكار النابعة من التصور الذهني المجرد لأمر ما.

وثانيهما تطبيقي، له علاقة بمسميات تشير إلى تلك الأفكار؛ وهو المصطلح، فالمفهوم حين يستوي على سوقه ويفرض وجوده سيحفّز اللغة ويدفعها إلى إيجاد تسمية له للخروج من الوجود الذهني التصوري التجريدي إلى الوجود المادي الحسي. [24]. فهو لا يكتسب وجوده وتحققه المادي، ولا يتحدد في عالم التواصل اللغوي والمعرفي إلا بعد وضعه في قالب لفظي قابل للتداول ودالٍّ عليه، وهذا القالب يعرف بالمصطلح.

ومن الجدير بالذكر أنّ المفاهيم ليست جامدة أو مطلقة، فهي في تطور وتغير عاكسة تحولات الواقع،[25] فقد تتباين العلماء في عصر واحدٍ بسبب نظرة كل عالم إليه، وفهمه إياه، ولاسيما المفاهيم النحوية فحين تختلف النظرة إلى المفهوم الواحد تختلف تسميته، ومن يعد إلى مصنفات النحويين يجد غير مصطلح للمفهوم الواحد وفق فهم كل نحوي له، من ذلك مفهوم حروف العلة، وهي الواو والياء والألف أطلق عليها غير مصطلح، وبين ذلك عبد الرزاق بن فراج الصاعدي بقوله: " وتُسمّى: الحروف الهوائيّة، أو حروف المدّ واللّين، أو المصوّتات، أو الحروف الضّعيفة. على أنّ مصطلح حروف العلّة هو الأكثر شيوعاً عند علماء اللّغة؛ من القُدامى والمتأخّرين"[26]

وقد تتباين المفاهيم بين عصر وآخر أيضاً، وهذا التباين يؤدي إلى الاختلاف في المسائل والمناهج كمفهوم النحو على سبيل المثال، فهو عند سيبويه يشمل مباحث، منها التراكيب والصرف والأصوات، واعترض بعض النحاة على هذا المفهوم، فبعضهم أخرج علم الصرف والأصوات من هذا المفهوم، وبعضهم طالب بضم علم المعاني إلى هذا المفهوم[27] .وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ مفهوم النحو يجب أن يكون شاملاً ويدرس جميع مستويات اللغة مثل الصرف والتركيب والأسلوب والدلالة ، فقال: "يجب أن يعالج النحو الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها ومن حيث أجزاؤها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير ومن إظهار وإضمار، وما يعرض للجملة من معانٍ عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته...إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول".[28]

2- المصطلح:

لغة:

مشتقٌّ من الفعل (صلح)؛ وهو ضد فسد. والصُّلْحُ: تَصالُح الْقَوْمِ بَيْنَهُمْ. والصُّلْحُ: السِّلْم. وَقَدِ اصْطَلَحُوا وصالحوا واصَّلَحُوا وتَصالحوا واصَّالحوا[29] .و قال الفيروز

آبادي: " الصَّلاحُ: ضِدُّ الفَسادِ، كالصُّلوحِ. وأَصْلَحَه: ضِدُّ أَفْسَدَه، والصُّلْحُ، بالضم: السِّلْمُ، وصالَحَهُ مصالَحَةً وصِلاحاً، واصْطَلَحا، واصَّالَحا، وتَصالَحا، واصْتَلَحا."[30]

جاء في المعجم الوسيط: " (اصْطلحَ) الْقَوْم زَالَ مَا بَينهم من خلاف وعَلى الْأَمر تعارفوا عَلَيْهِ وَاتَّفَقُوا، (تصالحوا) اصْطَلَحُوا، (الِاصْطِلَاح) مصدر اصْطلحَ واتفاق طَائِفَة على شَيْء مَخْصُوص وَلكُل علم اصطلاحاته"[31] وجاء في المعجم الوجيز: " (الاصطلاح): اتفاق في العلوم والفنون على لفظ أو رمز معين لأداء مدلول خاص...و(المصطلح): لفظُ أو رمزٌ متفق عليه في العلوم والفنون للدلالة على أداء معنىً معين."[32]

وعقّب الدكتور ممدوح خسارة على هذه المعاني المعجمية فقال: " المدلول المعجمي لهذه المادة هو التصالح والتسالم، فكأنّ الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته، فذهب فريق من القوم إلى إعطائه اسماً، واقترح فريقٌ آخر دالّاً مغايراً، وارتأى فريق ثالث تسمية مباينة، وكان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم إلى أن تصالحوا وتسالموا على تسمية واحدة لهذا المدلول",[33]

أمّا الدكتور أحمد شفيق الخطيب فقد ذهب إلى إنّ لفظ (مصطلح) لم يعرفه العلماء القدماء، ولم تذكره المعاجم حتى أواسط القرن العشرين،[34] مستنداً إلى ما جاء في المعاجم التي أصدرها مجمع اللغة العربية في القاهرة وذكرت اللفظ صراحة، وأرى أنّ هذا الكلام يفتقر إلى الدقة، وأظنّ أنه ناجم عن عدم استقراء مصنفات القدماء، فقد ذُكر هذا المعنى صراحة في البيان والتبيين للجاحظ (255هـ) إذ قال: "كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء، وأبلغ من كثير من البلغاء. وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكلّ خلف، وقدوة لكل تابع."[35] وقال ابن دريد (321هـ): " وفَرَسان: لقب قَبيلَة من الْعَرَب لَيْسَ بأب وَلَا أمّ نَحْو تَنوخ، وهم أخلاط من الْعَرَب اصْطَلَحُوا على هَذَا الِاسْم، وجُلُّهم من بني تغلب."[36]وقال ابن رشيق (463هـ): " الكتاب اصطلحوا على ألفاظ بأعيانها سموها الكتابية لا يتجاوزونها إلى سواها."[37]وقال ابن أبي الحديد (656هـ):

" وإذا كان أهل اللغة والاستعمال قد اصطلحوا على ذلك واتفقوا عليه وجب اتباعهم لأن البحث لفظي[38]، قد ووردت لفظ مصطلح للمرة الأولى صراحة فيما أظن عند إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب (إذ قال: " واستعمال إقامة الحروف على حقائقها وأصول أشكالها، كاستعمال المعهود من الكلام المصطلح عليه مع سائر الناس،."[39] وقال النويري (733هـ): " ولو بلغ الكاتب في الفقه والعربيّة واللغة ما عساه أن يبلغ ولم يدر المصطلح، وخرج الكتاب من يده وقد حرّره على قواعد الفقه والعربيّة من غير أن يسلك فيه طريق الكتّاب واصطلاحهم، مجّته الأسماع، ولم تقبله النفوس كلّ القبول، وثقل على قارئه وسامعه؛ والله أعلم."[40] وقال يحيى بن حمزة (745هـ): " وحكى ابن الأثير عن بعض علماء البيان أنه ينبغي لمن يتكلم في المنظوم والمنثور أن يجنب كلامه الألفاظ المصطلح عليها بين النحاة والمتكلمين وأهل الصناعات وغيرهم، وهذا فاسد لا وجه له، فإن الشاعر والكاتب يخوضان في كل شيء، ولا يقتصر خوضهما على فن دون فن، ولا اصطلاح دون اصطلاح، ولهذا فإنك تراهم إذا استعملوا شيئا من الكلمات المصطلح عليها في العلوم أو في الصناعات في أشعارهم ورقائقهم، وجدت له أحسن موقع، وازداد جمالها، وظهر رونقها وكمالها."[41] وقال المرتضى الزبيدي(1205هـ): " اللُّغَةُ اللِّسْنُ، وَحَدُّها أنَّها (أَصْوَاتٌ يُعَبِّرُ بِها كلُّ قومٍ عَن أَغْراضِهم) . وقالَ غيْرُهُ: هُوَ الكَلامُ المُصْطَلَحُ عَلَيْهِ بينَ كلِّ قَبِيلٍ.[42] .

وثمة مصنفات جاء في عنوانها لفظة المصطلح فصنف الشهاب العمري (749هـ) كتاب (التعريف بالمصطلح الشريف) وصنف زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ) كتاب (الألفية في مصطلح الحديث)، وصنف ابن حجر العسقلاني (ت8528هـ) كتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، وصنف التهانوي (ت1158هـ) كتابه الشهير (كشاف اصطلاحات الفنون).

من يدقق في الأقوال السابقة يجد أنها تشتمل على المصدرين الصريح والميمي للفعل (اصطلح)، وأظنّ أن سبب عدم ورودها في المعاجم العربية القديمة هو عدم استقرار تسمية المصطلح، قال د. خسارة: "وأشهر من روّج هذا اللفظ هو التهانوي، بيد أنّ

المعاصرين لم يستخدموا إلا لفظ (مصطلح) وجرياً عليه سمّى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما وضعه من كلمات (مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع) ... ومما تقدم نطمئن إلى أنّ المصطلح هو لفظ منقول من معناه اللغوي إلى معنى آخر متفق عليه من طائفة مخصوصة."[43]

اصطلاحاً:

إنّ الاصطلاح هو المصدر الصريح للفعل (اصطلح)، وهو بزنة " افتعال" وهذا الوزن يدل على المشاركة، وتعني المشاركة الاتفاق، و(المصطلح) مصدر ميمي، وقيل اسم مفعول، والمصطلح والاصطلاح بمعنى واحد، فكلاهما يدلّ على الاتفاق والمشاركة، فهو لفظ تم التوافق عليه بين جماعة مخصوصة لإطلاقه على مفهوم ما ، فالاصطلاح يستند إلى ثلاثة أركان رئيسة، وهي الاتفاق، والجماعة المخصوصة، والمفهوم، وأرى أنّ هذه الأركان ذكرها ابن جني (392هـ) في حديثه عن نظرية التواضع في نشوء اللغة، إذ قال: "وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد "منها" سمة ولفظًا إذا ذكر عرف به ما مسماه، ليمتاز من غيره وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله."[44]

وبالعودة إلى المصنفات التي عنت بالتعاريف والمصطلحات نجدها لم تخرج عما ذكره ابن جني، فقد عرَّفه الجرجاني(816هـ) بقوله: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول... وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد. وقيل: الاصطلاح: لفظٌ معين بين قوم معينين.[45] وعرَّفه الكفوي (1094هـ) بقوله: الاصطلاح: "هو اتِّفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنًى آخر لبيان المراد"[46].

من كل ما سبق يمكننا أن نقول: إنّ المصطلح هو لفظ أو رمز مختار متوافق عليه بين أهل علم ما يستخدمونه فيما بينهم للدلالة على مفهوم محدد في هذا العلم يميزه عن غيره، وقد يتألف من لفظة واحدة أو أكثر.

شروط وضع المصلحات:

ثمة سؤال يبرزه التعريف الاصطلاحي للمصطلح، وهو هل تطلق المصطلحات اعتباطاً أم هناك شروط من الواجب تحققها لولادة أي مصطلح؟ لا شك في أنّ هناك عدداً من الشروط لوضع المصطلح، وقد أسهب معظم من بحث في المصطلحات في ذكر شروط خاصة بواضع المصطلح وشروط للمصطلح نفسه[47] ، ولا أرى ضيراً في ذكر أهم شروط وضع المصطلح:

1- وجود علاقة بين الأصل اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وغالباً يكون المعنى اللغوي أعم من المعنى الاصطلاحي، بيد أنّ هذا العموم قد لا يتحقق دائماً، فقد يكون المعنى الاصطلاحي أعم من المعنى اللغوي، فالفاعل لغة من قام بالفعل وأحدثه، وفي اصطلاح النحاة أعم من ذلك، فهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدّم عليه على جهة قيامه به، مثل: قام زيد، وما قام زيد، ومات زيد، وزيدٌ قائمٌ أبوه.
2- اتفاق أهل علم ما على نقله من معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي، فإن تم الاتفاق تحقق وجوده وتداوله بين أهل الاختصاص.
3- أن يكون واضحاً ودقيقاً، لا لبس ولا غموض فيه.
4- ألا تتعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، حتى لا يقع في باب الترادف اللفظي.
5- أن يدل على مفهوم واحدٍ محدد، فإنّ دلّ على غير مفهوم وقع في باب المشترك اللفظي.

وبالعودة إلى مصنفات النحاة نجد أنّ الشرطين الأخيرين لم يتحققا، مما أدى إلى نوع من الخلط بين المصطلحات، وخير دليل على ذلك ما نجده عند النحويين الأوائل، فقد تعددت عندهم المصطلحات للمفهوم الواحد، فمفهوم الممنوع من الصرف على سبيل المثال، عبر عنه النحاة بغير مصطلح، فأطلق عليه الخليل (170هـ) تسميتين في موضع واحد، فقال: "وصَرْف الكلمة: إجراؤها بالتنوين." و" لأنَ الاسْمَ المؤنَّثَ في

المعرفةِ لا يُجرَى. ومِصْرُ هي اليَومَ كورةٌ معروفةٌ بعَينِها لا تُصْرَفُ." [48] وتبعه سيبويه (180هـ)، غير مصطلح، فسماه: (ما ينصرف وما لا ينصرف)[49]، و(مما يترك صرفه)[50]، و(منع ذلك من الانصراف)[51]، و(الانصراف وغير الانصراف)[52]، وسماه الفراء (207هـ) مرة (المنع من الإجراء)[53] ومرة (ترك الإجراء)[54]، وسماه المبرد(285هـ) (ما يجرى وما لا يجرى)[55]، وسماه ابن جني (392هـ) (مالا ينصرف)[56] السيوطي (911هـ) (المسلوب منه التنوين)،[57] وسماه الحازمي شارح نظم الآجرومية (الممنوع من التنوين).[58] بيد أنّ المصطلحين الذين شاعا بين جمهور النحاة هما (الممنوع من الصرف) و(ما ينصرف ومالا ينصرف).

ومن ذلك أيضاً تسميتهم الاسم النكرة الذي يكون بمعنى (من) مبيّناً إبهام اسم أو نسبة، فقد أطلقوا عليه أكثر من اسم، فقالوا: تمييز، ومميِّز، ومفسِّر، ومبيِّن.

وسأتوقف عند مفهومين أحدهما عند سيبويه والآخر عند الفراء، وقد أطلقا عليهما غير مصطلح أو اسم، فأطلق سيبويه على مفهوم الحال أسماء مختلفة؛ منها:

الحال، كقوله: " هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ... وذلك قولك: ضربتُ عبدَ الله قائماً، وذهبَ زيدٌ راكباً"[59]

والموقوع فيه، كقوله: " باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ، وذلك قولك: قَتلتُهَ صَبْراً، ولقَيتُه فُجاءةً ومفاجأةً،"[60]

والخبر كقوله:" هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر؛ لأنه حال لمعروفٍ مبنى على مبتدأ، فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلقٌ، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلقٌ... وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً، جعلتَ الرجل مبنياً على هذا"[61] وكقوله: "أمَّا ما ينتصب لأنه خبر مبني على اسم غير مبهم، فقولك: أخوك عبد الله معروفاً"[62].

وأظن أنّ الذي دفع سيبويه إلى ذلك أنه كان يهدف إلى وصف المفهوم وشرحه وتوضيحه، وليس قاصداً إلى وضع المصطلح وتأصيله.

أمّا أبو زكريا الفراء شيخ نحاة الكوفة فعبّر عن مفهوم البدل بغير مصطلح:

فسماه تارة الترجمة، كقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾ [طه 29–30]: " وإن شئت جعلت (هارُونَ أَخِي) مترجمًا عَن الوزير، فيكون نصبًا بالتكرير."[63]

وسماه التكرير في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران 33–34] فقال:" فنصب الذرية على جهتين إحداهما أن تجعل الذرية قطعاً من الاسماء قبلها لأنهن معرفة. وإن شئت نصبت على التكرير."[64]

وأطلق عليه التفسير في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [إبراهيم 6) إذ قال: " فمعنى الواو أَنَّهم يَمسُّهم العذابُ غير التذبيح كأنه قَالَ: يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح. ومعنى طرح الواو كأنه تفسير لصفات العذاب. وإذا كَانَ الخبر من العذاب أو الثواب مُجْمَلًا فِي كلمة ثُمَّ فسرته فاجعله بغير الواو. وإذا كَانَ أوّله غير آخره فبالواو. فمن المجمل قول الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً﴾ [الفرقان: 68] فالآثام فِيهِ نيّة العذاب قليله وكثيره. ثُمَّ فسَّره بغير الواو فقال ﴿يُضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾ [الفرقان: 69] ولو كَانَ غير مُجمل لَمْ يكن ما لَيْسَ بِهِ تفسيرًا لَهُ، ألا ترى أنك تَقُولُ عندي دابتَّان بغلٌ وبِرْذَوْن ولا يَجوز عندي دابتَّان وبغل وبِرذَوْنٌ وأنت تريدُ تفسير الدَّابتين بالبغل والبِرذون، ففي هَذَا كفاية عَمَّا نترك من ذَلِكَ فقس عَلَيْهِ."[65]

وسماه المردود في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة 105] فقال:" معناه: ومن المشركين، ولو كانت «المشركون» رفعًا مردودة على «الَّذِينَ كَفَرُوا» كان صوابا، تريد ما يود الذين كفروا ولا المشركون.[66]

ويتّضح تعدد المصطلح للمفهوم الواحد من خلال مقارنة المصطلحات بين البصريين والكوفيين، فضمير الفصل عند البصريين يقابله العماد عند الكوفيين، وضمير الشأن يقابله الضمير المجهول، واسم الفاعل يقابله الفعل الدائم، والمتعدي يقابله الفعل الواقع، والحال يقابله القطع، والنداء يقابله الدعاء، والقسم يقابله الإيمان، والاسم الجامد يقابله الاسم الثابت، وحروف الجر يقابلها حروف الصفات. وثمة دراسات

كثيرة تناولت سبب تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد؛ منها اختلاف المنهج بين نحاة المدرستين، ومنها المخالفة بسبب المنافسة بين علماء البلدين [67]

لم يقف الأمر عند تعدد المصطلح للمفهوم الواحد، بل رأينا في مصنفات النحاة الأوائل تعدد دلالة المصطلح الواحد، فمصطلح (الصفة) أطلقه سيبويه على (النعت، والحال، والتمييز، والخبر، والتوكيد)، كقوله: "باب ما يَنتصب فيه الصفةُ لأنّه حالٌ"[68] وكقوله: " واعلم أن الشيء يوصَف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويل. ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيدٌ ذاهبا. ويوصَف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهم وزناً، لا يكون إلا نصباً"[69] إن الأمثلة التي ساقها سيبويه في قوله السابق تمثل النعت والحال والتمييز، ومصطلح التفسير الذي أطلقه على التمييز والمفعول لأجله[70]. وكلها تدلل على أنّ المفاهيم واضحة في ذهنه؛ ولكن المصطلح لم ينضج بعد[71]

والشيء نفسه نجده عند الفراء إذ أطلق مصطلح العماد على ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف 39]، فقال: " (أنا) إذا نصبت (أقلَّ) عماد. وإذا رفعت (أقل) فهي اسم، والقراءة بِهما جائزة"[72]. أمّا في قوله تعالى: ﴿يا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل 9] فقال: " هَذِه الْهَاء هَاء عِمَاد. وهو اسم لا يظهر. وقد فسّر"[73]. وهو يعني بها ضمير الشأن. وأطلق مصطلح (التفسير) على البدل كما بينت سابقاً، وأطلقه على المفعول لأجله، كقوله: " إنما هو كقولك: أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز: ﴿يَدْعُونَنا رَغَباً وَرَهَباً﴾ [الأنبياء 90]"[74] وأطلقه أيضاً على التمييز، كقوله: " والمفسر فِي أكثر الكلام نكرة كقولك: ضِقت به ذَرْعا، وقوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾ [النساء 4] فالفعل للذرع لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسندا إليك فقلت: ضقت جاء الذّرع مفسرا لأن الضيق فِيهِ كما تقول: هُوَ أوسعكم دارا."[75]

ومن أهم المصطلحات التي وقعت في باب المشترك اللفظي هو مصطلح المفرد، إذ اشترك فيه غير باب من أبواب النحو، وله في كل باب مفهوم يغاير

المفهوم في باب آخر، فالمفرد في اللفظ يقابل المركب، أي الكلم والكلام والجملة. والمفرد في باب اسم العلم يقابل العلم المركب تركيباً إضافياً، والمفرد في باب الإعراب بقابل المثنى والجمع، والمفرد في باب الخبر والنعت والحال يقابل الجملة وشبه الجملة بقطع النظر إن كان مثنى أو جمعاً، والمفرد في باب النداء وفي باب (لا) النافية للجنس يقابل المضاف والشبيه بالمضاف، والعدد المفرد يقابل العدد المركب والعدد المعطوف.

إنّ هذا الأمر يدلل على أنّ النحو لم ينضج بعد، وأنّ النحويين الأوائل لم تكن قضية تحديد المصطلح تشغلهم بقدر إيصال المفهوم وتوضيحه، وكثيراً كانوا يلجؤون إلى وصف المفهوم أو إلى شرحه بدلاً من إطلاق مصطلح عليه، ونرى هذا واضحاً بجلاء في العناوين الطويلة التي وضعها سيبويه لأبواب كتابه، من ذلك ما قاله في باب المفعول لأجله" " باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب درهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَماً. وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان."[76] فلجأ إلى وصف المفهوم وشرحه من دون أن يسميه، ومن ذلك أيضاَ ما فعله بمفهوم اسم الآلة إذ قال: " باب ما عالجت به أما المقص فالذي يقص به. والمقص: المكان والمصدر. وكل شيءٌ يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: محلبٌ ومنجلٌ، ومكسحةٌ، ومسلة، والمصفى، والمخرز، والمخيط. وقد يجيء على مفعالٍ نحو: مقراضٍ، ومفتاحٍ، ومصباحٍ. وقالوا: المفتح كما قالوا: المخرز، وقالوا: المسرجة كما قالوا: المكسحة."[77]

وعدم الاهتمام بالمصطلح لم يكن عند سيبويه وحده، فمفهوم التنازع عل سبيل المثال عبر عنه سيبويه بشرح المفهوم فقال:" هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلٌّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك وهو قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً، تَحمل الاسمَ على الفعل الذي يَليه. فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ"[78] وفعل المبرد مثله في مفهوم التنازع إذ قال: " هَذَا بَاب

الْإِخْبَار في بَاب الْفِعْلَيْنِ الْمَعْطُوف أَحدهمَا على الآخر، وَذَلِكَ قَوْلك: ضربت، وضربني زيد إِذا أعلمت الآخر فاللفظ معرى من الْمَفْعُول في الْفِعْل الأول، وَهُوَ في الْمَعْنى عَامل، وَكَانَ في التَّقْدِير: ضربت زيدا، وضربني زيد، فَحذف، وَجعل مَا بعده دَالا عَلَيْهِ."[79] لكن هذا الأمر لا يعني أنّ المصطلح لم يتطور على يد المبرد، فقد استطاع أن يضع عدداً من المصطلحات النحوية لم تكن عند سيبويه كمصطلح التمييز، ومصطلح النداء ومصطلح التحقير (التصغير).ولم تستقر المصطلحات جميعها في حقبة زمنية واحدة، فقد كان في كل حقبة يستقر بعضٌ منها ، ولم تستقر بشكلها النهائي إلا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر.[80]

وللمصطلح ثلاث ركائز لابد منها ليثبت وجوده، ويحقق بُعْده التداولي، وهذه الركائز هي:[81]

1- الشكل: وهو القالب اللفظي الذي يحمل معنى المفهوم.

2- المفهوم، وهو الصورة الذهنية المجردة لشيء موجود في العالم الخارجي.

3- الميدان، وهو الاختصاص الذي يستخدم فيه، إذ إنّ مفهوم المصطلح يختلف باختلاف المجال الذي يستخدم فيه، فمفهوم الحد في علم النحو، يغاير مفهومه في الشرع أو في علم الجغرافيا. ومفهوم الخبر في النحو يغاير مفهومه في علم البلاغة وفي علم الحديث.[82]

إنّ المصطلح لا يحقق وجوده في أي ميدان إلا إذا كان واضح المعالم الدلالية، وإذا فشل في إثبات وجوده في الميدان الذي ولد فيه، فإنه لن يقوى على الاستمرار، والدليل على ذلك مصطلحا الحين والموضع اللذان أطلقهما سيبويه على اسمي الزمان والمكان، فكلاهما لم يخرج من كتاب سيبويه ولم يستخدمهما النحاة من بعده.[83]

الفرق بين المفهوم والمصطلح:

وهو يعني أيضاً نقل الفكرة المتصورة بالذهن إلى لفظ منطوق، فالمفهوم يرتكز على الصورة الذهنية، والمصطلح يرتكز على الدلالة اللفظية للمفهوم، والمصطلح يخرج

المفهوم من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، وينقله من وجوده الذهني التجريدي إلى عالم الإدراك الحسي ويكسبه وجوده اللغوي والمعرفي، فالمفهوم أسبق من المصطلح، بيد أنه ليس هو المصطلح، وإنما هو مضمون المصطلح، فكل مفهوم مصطلح، وليس العكس.(84)

إنّ الفرق الرئيس بين المفهوم والمصطلح يكمن في أنّ المفهوم متصوّر عقلي أو فكرة مازالت في الذهن، أمّا المصطلح فهو المتصور أو الفكرة التي وضعت في قالب لفظي قابل للتداول، وهناك خصيصتان تتوافران في المصطلح من دون المفهوم، وتكسبانه صفته الاصطلاحية؛ أولاهما: الاتفاق، فما قبل الاتفاق يسمَّى مفهومًا للدلالة على ما هو مختلف فيه، وما بعده يسمَّى مصطلحًا، للدلالة على ما هو متَّفَق عليه، فالمصطلح يكتسب صلاحيته حين يحظى بالاتِّفاق، وثانيهما النضج، "فحين يبلغ ذروة النُّضج يحقِّق المصطلح وجوده، أمّا حين يغيب النضج فنحن أمام لفظٍ لغوي مجرَّد عن أي حمولة مفهومية مصطلحية، وعندما يحضر النضج حضورًا غير تام، فإنَّ اللفظ اللغوي يتحوَّل إلى مفهوم، أمَّا إذا كان النضج كامل الحضور، فإنَّ اللفظ أو المفهوم ينتقل إلى رتبة المصطلح"(85). لا ريب أنّ فَهم المصطلحات نصف العِلم، وأي علم هو مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الخاصة به. فتاريخ العلوم تاريخ لمصطلحاتها، وإنه لا حياة لعلم بدونها، وعلمية الاصطلاح في العلوم كعلمية الاسم على المولود في إيضاح المقصود وتحديد المفهوم،(86) . وكما قال الخوارزمي (387 هـ): المصطلحات هي مفاتيح العلوم. (87)

4- الحد:

الحدّ لغة:

ثمة ثلاثة معانٍ ذكرها اللغويون للحدّ في معاجمهم، الأول منها الحاجز الذي يفصل بين شيئين، ومنه اشتقاقُ حدودِ الدارِ، والثاني هو المنعُ، ومنه قيلَ لِلْبَوَّابِ حَدَّادٌ، لِمَنْعِهِ النَّاسَ مِنَ الدُّخُولِ، وسميت العقوبة حداً، لأنها تمنع المرء من إتيان المعاصي والجنايات، والثالث: طرف الشيء ومنتهاه: وإذا دققنا في هذه المعاني الثلاثة وجدنا أنها تكمل بعضها، وقد جمعها ابن منظور بقوله: " الحَدُّ: الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لِئَلَّا

يَخْتَلِطَ أَحدهما بِالْآخَرِ أَو لِئَلَّا يَتَعَدَّى أَحدهما عَلَى الْآخَرِ، وَجَمْعُهُ حُدود. وَفَصْلُ مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ: حَدٌّ بَيْنَهُمَا. وَمُنْتَهَى كُلِّ شَيْءٍ: حَدُّه... وحدَّ الشيءَ مِنْ غَيْرِهِ يَحُدُّه حَدًّا وحدَّده: مَيَّزَهُ. وحَدُّ كُلِّ شيءٍ: مُنْتَهَاهُ لأَنه يَرُدُّهُ وَيَمْنَعُهُ عَنِ التَّمَادِي، وحَدُّ السَّارِقِ وَغَيْرِهِ: مَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْمُعَاوَدَةِ، وَيَمْنَعُ أَيضاً غَيْرَهُ عَنْ إِتيان الْجِنَايَاتِ، وَجَمْعُهُ حُدُود. وحَدَدْت الرَّجُلَ: أَقمت عَلَيْهِ الْحَدَّ... وحُدُود اللَّهِ تَعَالَى: الأَشياء الَّتِي بيَّن تَحْرِيمَهَا وَتَحْلِيلَهَا، وأَمر أَن لَا يُتعدى شَيْءٌ مِنْهَا، فَيَتَجَاوَزُ إِلى غَيْرِ مَا أَمر فِيهَا أَو نَهَى عَنْهُ مِنْهَا، وَمَنَعَ مِنْ مُخَالَفَتِهَا، واحِدُها حَدّ؛ وحَدَّ القاذفَ ونحوَه يَحُدُّه حَدًّا: أَقام عَلَيْهِ ذَلِكَ". .(88)

الحد اصطلاحاً:

إن لكلِّ علمٍ من العلوم لُغتَه الخاصةَ ومصطلحاتِه الكاشفةَ عن معاني موضوعاته، فأصحاب كل علم وجدوا مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي في ميدانهم العلمي، فعلماء الفقه غدا مصطلح الحد عندهم يعني العقوبة، إذ سميت العقوبات حدوداً، لكونها مانعة من ارتكاب أسبابها، وحدود الله تعني محارمه؛ لأنها ممنوعة، بدليل قوله تعالى: ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾ [البقرة:187/ 2] وحدود الله أيضاً تعني أحكامه، أي ما حدَّه وقدّره، فلا يجوز أن يتعداه الإنسان، وسميت حدوداً؛ لأنها تمنع عن التخطي إلى ما وراءها، لقوله تعالى: ﴿تلك حدود الله فلا تعتدوها﴾ [البقرة:229/ 2]. [89]

أما الحد عند الفلاسفة فهو " هو القول الجامع المانع، وينبغي أن يطلق على أحد ثلاثة أمور؛ على ما يبين المصطلح بمفهومه اللغوي ويوضحه، أو على ما يميزه عن غيره بأي طريقة كانت، أو على ما يشير إلى المصطلح بالجنس والفصل المنطقيين"[90] وعرفه ابن حزم بقوله: " هو لفظ وجيز يدل على طبيعة الشيء المخبر عنه"[91] وقال القاضي النكري: " الْحَد: فِي اللُّغَة الْمَنْع. وَفِي عرف المنطقيين الْحَد الْمُمَيز الذاتي كَمَا أَن الرَّسْم هُوَ الْمُمَيز العرضي. ومدار التَّمام فيهمَا اشتمالهما على الْجِنْس الْقَرِيب وَالنُّقْصَان على عَدمه. وَلِهَذَا قَالُوا التَّعْرِيف بِالْفَصْلِ الْقَرِيب حد وبالخاصة رسم، فَإِن كَانَ مَعَ الْجِنْس الْقَرِيب فَتَام وَإِلَّا فناقص"[92].

أمّا الحد عند علماء النحو: فهو قول يدل على ماهية الشيء التي تجعله يتميز عن غيره، فقد قال عنه الزّجاجي: "هو الدالّ على حقيقة الشيء "[93]، وقال عنه العكبري: " هو الكاشف عن حقيقة المحدود"[94]، وقال أيضاَ: " هو تمييز المحدود عما يشاركه"[95]، وعرّفه الفاكهي بقوله: " هو ما يميّز الشيء عمّا عداه "[96] وقال السيوطي: " هو قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز، وقيل: قول يقوم مقام الاسم في الدلالة على الماهية."[97].

نستنبط من الأقوال السابقة أنّ الحد هو قول يميز شيئاً ما عن غيره عبر الدلالة على ماهيته مع الفصل بالجنس البعيد أو القريب، ويجب أن يكون جامعاً الشيء المقصود ومانعاً دخول غيره عليه، ومحيطاً بتمام المعنى ليتم تمييز المحدود عن غيره. قال الزركشي: " وقد قسم العلماء تبعاً إلى الجنس والفصل والخاصة الحد والرسم إلى أنواع، فقال الزركشي: " وَأَمَّا أَقْسَامُهُ: فَحَقِيقِيٌّ وَرَسْمِيٌّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ثَلَاثَةٌ، وَيَزِيدُ اللَّفْظِيَّ، وَعَلَيْهِ جَرَى ابْنُ الْحَاجِبِ، وَمَا ذَكَرْنَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ نُطْقٌ يُفِيدُ تَصَوُّرَ الْمَنْطُوقِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ حَاصِلٍ مِنْ اللَّفْظِيِّ، لِمَا سَنَذْكُرُهُ. فَالْحَقِيقِيُّ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى مُقَوِّمَاتِ الشَّيْءِ الْمُشْتَرَكَةِ وَالْخَاصَّةِ. وَالرَّسْمِيُّ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَوَارِضِهِ وَخَوَاصِّهِ اللَّازِمَةِ. وَرُبَّمَا قِيلَ: إنَّهُ اللَّفْظُ الشَّارِحُ لِلشَّيْءِ بِحَيْثُ يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي أَكْثَرِ التَّعْرِيفَاتِ، فَإِنَّ الْحَدَّ الْحَقِيقِيَّ يَعِزُّ وُجُودُهُ كَمَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَكْثَرُ هُوَ الرَّسْمِيُّ. فَإِنَّ الْحَقِيقِيَّ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ وَغَيْرِهَا وَتَرْتِيبِهَا عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ يَتَعَذَّرُ بَعْضُ ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ الْحَدُّ إلَّا وَاحِدًا، وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ، وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِالرَّسْمِ وَاللَّفْظِ فَلَا يُسَمَّى حَدًّا."[98]

أنواع الحدود:

أ- الْحَد التَّام: هُوَ الْمركب من الْجِنْس والفصل القريبين للشَّيْء، أما كَونه حداً فلكونه مَانِعاً عَن دُخُول الأغيار فِي الْمَحْدُود. وَأما كَونه تَاماً فلكونه جَامعاً لتَمام ذاتياته. كتعريف الْإِنْسَان بالحيوان النَّاطِق. ومن أمثلته في النحو قول ابن يعيش: "والحرف كلمة دلّت على معنى في غيرها. فقولُنا: "كلمة" جنسٌ عامٌّ يشمل

الاسمَ والفعلَ والحرفَ، وقولُنا: "دلّت على معنى في غيرها" فصل ميزه من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره"[99]، فهذا الحد جامع مانع.

ب- الْحَد النَّاقِص: هُوَ مَا يكون بِالْفَصْلِ الْقَرِيب وَحده أَو بِهِ وبالجنس الْبعيد، أما كَونه حداً فلكونه مَانِعا عَن دُخُول الأغيار فِي الْمَحْدُود. وَأما كَونه نَاقِصاً فلنقصه لحذف بعض الذاتيات عَنهُ وَهُوَ الْجِنْس الْقَرِيب. كتعريف الْإِنْسَان بالناطق أَو بالجسم النَّاطِق، كقول الزمخشري في حد الفعل: "ما دلّ على اقتران حدث بزمان"، قال ابن يعيش معترضاً على هذا الحد: " رديءٌ من وجهَيْن: أحدهما: أن الحدّ ينبغي أن يُؤْتَى فيه بالجنس القريب، ثمّ بالفصل الذاتيّ، وقوله: "ما دلّ" فـ"مَا" من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أن يُقال: "كلمة"، أو "لفظة"، أو نحوهما؛ لأنهما أقربُ إلى الفعل من "مَا"... والآخر: قوله "على اقتران حدث بزمان", لأن الفعل لم يوضع دليلًا على الاقتران نفسه، وإنمّا وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقترانُ وُجد تَبَعًا، فلا يُؤْخَذ في الحدّ على ما تقدّم."[100]

ت- الرَّسْم التَّام: الْمُعَرّف الْمركب من الْجِنْس الْقَرِيب والخاصة اللازمة، إمَّا كَونه رسماً فلاشتماله على خَاصَّة الشَّيْء الَّتِي هِيَ أثر من آثَار الشَّيْء. وَإِمَّا كَونه تَاماً فلتحقق المشابهة بَينه وَبَين الْحَد التَّام من جِهَة أَنه وضع فِيهِ الْجِنْس الْقَرِيب. كتعريف الْإِنْسَان بِالْحَيَوَانِ الضاحك. كقولنا: الاسم لفظ يقبل الألف واللام، أو التنوين، أو الجر، أو النداء، وجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو أخبر عنه. فهذا القول جمع خصائص الاسم أو علاماته التي يعرف بها.

ث- الرَّسْم النَّاقِص: الْمُعَرّف الَّذِي يكون بالخَاصَّة وَحدهَا، أَو يكون مركباً مِنْهَا وَمن الْجِنْس الْبعيد. أَو من عرضيات يخْتَص جُمْلَتهَا من حَيْثُ الْمَجْمُوع بِحَقِيقَة وَاحِدَة. إِمَّا كَونه رسماً فَلَمَّا مر من أَن الْخَاصَّة اللَّازِمَة من آثَار الشَّيْء فَيكون تعريفا بالأثر الَّذِي هُوَ الرَّسْم. وَإِمَّا كَونه نَاقِصاً فلعدم ذكر بعض

أَجزَاء الرَّسْم التَّام حَتَّى تتَحَقَّق المشابهة بِالْحَدِّ التَّام كتحققها بَين الرَّسْم التَّام وَالْحَد التَّام، فمن التعريف بالخاصة وحدها تعريف الْإِنْسَان بالضاحك. وَمن التعريف بالخاصة والجنس البعيد الثَّانِي تعريف الإنسان: بالجسم الضاحك. (101) وكقولنا: الاسم ما يقبل الألف واللام " فكل ما بقبل دخول الألف واللام اسم، ولكن هذا لا يعني أن كل اسم يقبل الألف واللام مثل أسماء الشرط وأسماء الاستفهام. فهو يطّرد ولا ينعكس.

ومن المسلم به أنّ الحدود النحوية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصطلح، وبيّنا سابقاً أنّ المصطلح لم يستقر في زمن النحاة الأوائل، الأمر الذي انعكس على صياغة الحدود والتعريفات، ومر فيما سبق أنّ سيبويه كان يعبر عن المفهومات النحوية بالوصف أو التصوير أو التمثيل، ولم يعنَ بوضع الحدود، لأنّ همه كان منصباً على جمع المادة العلمية، فحينما تحدث عن الاسم لم يهتم بماهيته، وإذا تتبعنا الحدود التي وضعها النحاة الأوائل نجدها قليلة، وهي حدود لغوية وصفية، تفتقر إلى أهم صفتين في الحد؛ وهي الجمع والمنع، وبين الزجاجي خلاف النحويين في حد الاسم بقوله:" الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، ... وأما سيبويه فلم يحد الاسم حداً يفصله من غيره، ولكن مثله فقال "والاسم رجل وفرس". ...وقال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني. يعني ما جاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق. وفساد هذا الحد بين، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأنى وأيان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها وقال آخرون: الاسم ما دل على مسمى. وهذا وصف له لا حد... وقال أبو بكر بن السراج: الاسم ما دل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. وهذا أيضاً حد غير صحيح، ... وكان مما اختاره أبو الحسن بن كيسان عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكياً عن بعض النحويين: الأسماء ما أبانت عن الأشخاص، وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس، ثم قال: وهذا قول جامع... فأما حد

أبي العباس المبرد للاسم فهو ... ما كان واقعاً على معنى، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك... وما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنع منه فليس باسم."[102]

إنّ هذا الخلاف الذي بينه الزجاجي يدلل على عدم نضج النحو واستقرار مصطلحاته في تلك المرحلة التي عاشها علم النحو، وابتعاد كثير من النحويين عن الحدود الأرسطية، مستخدمين التمثيل أو الوصف أو الرسم وبيان خصائصه وعوارضه في أحسن الأحوال.

5- التعريف:

هو وصف لغوي يكشف عن المصطلح ويوضح معناه، ويحدد مفهومه ويزيل عنه الغموض والإبهام، وهو أعمُّ من الحد ومن الرسم، وقد ذهب كثير من الباحثين إلى الجمع بينه وبين الحد، فنراهم يقولون التعريف بالحد، والتعريف بالرسم، ولابدّ من الوقوف على معناه لغة واصطلاحاً لنستطيع تمييزه عن الحد والرسم.

لغة:

بالعودة إلى الجذر اللغوي (عرف) في معاجم اللغة نرى أنّ التعريف يعني التبيين والإيضاح والكشف، فهو العلم بالشيء والاطمئنان به والإقرار به، قال ابن فارس: " الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَتَابُعِ الشَّيْءِ مُتَّصِلًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَالْآخَرُ عَلَى السُّكُونِ وَالطُّمَأْنِينَةِ... وَالْأَصْلُ الْآخَرُ الْمَعْرِفَةُ وَالْعِرْفَانُ. تَقُولُ: عَرَفَ فُلَانٌ فُلَانًا عِرْفَانًا وَمَعْرِفَةً. وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مِنْ سُكُونِهِ إِلَيْهِ، لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا تَوَحَّشَ مِنْهُ وَنَبَا عَنْهُ...وَالتَّعْرِيفُ: تَعْرِيفُ الضَّالَّةِ وَاللُّقَطَةِ، أَنْ يَقُولَ: مَنْ يَعْرِفُ هَذَا؟ وَيُقَالُ: اعْتَرَفَ بِالشَّيْءِ، إِذَا أَقَرَّ، كَأَنَّهُ عَرَّفَهُ فَأَقَرَّ بِهِ...."[103]. وقال ابن منظور: " العِرفَانُ: الْعَلَم؛ عَرَفَه يَعْرِفُه عِرْفَة وعِرْفَاناً وعِرِفَّاناً ومَعْرِفةً واعْتَرَفَه... والعَرِيف والعارِفُ بِمَعْنًى مِثْلُ عَلِيم وَعَالِمٍ... والتعريفُ: الإِعْلامُ. والتَّعريف أَيضاً: إِنْشَادُ الضَّالَّةِ... يُقَالُ: عرَّف فُلَانٌ الضالَّة أَي ذكرَها وطلبَ مَنْ يَعْرِفها فَجَاءَ رَجُلٌ يَعْتَرِفُها أَي يَصِفُهَا بِصِفَةٍ يُعْلِم أَنه صَاحِبُهَا". (104)

اصطلاحاً:

قال الجرجاني: " التعريف: عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيءٍ آخر. "[105] وقال الكفوي: " هُوَ أَن يشار إِلَى الْمَعْلُوم من حَيْثُ إِنَّه مَعْلُوم"[106] وقال النكري" حَقِيقَة التَّعْرِيف الْإِشَارَة إِلَى مَا يعرفهُ مخاطبك...والغرض من التَّعْرِيف إِمَّا تَحْصِيل صُورَة لم تكن حَاصِلَة فِي الذِّهْن أَو تعْيين صُورَة من الصُّور الْحَاصِلَة فِيهِ"[107]. أمّأ المحدثون فقد عرفوه بقولهم: هو وصف لغوي للمفهوم أو لتفصيل ما دل عليه إجمالاً، لتمييزه عن غيره في الذهن تمييزاً تاماً، قوامه ذكر عدد من الخصائص التي توصل إلى معنى المفهوم، وقيل هو الأداة الأساسية التي تترجم المفهوم إلى رموز لغوية،[108]

أنواع التعريف:

ثمة آراء متباينة في تقسيم العلماء للتعريف، فقسَّمه النكري والتهانوي إلى قسمين أساسيين، هما: التعريف الحقيقي والتعريف اللفظي."[109]. وقال عبد الرحمن الأخضري في منظومته الشهيرة في علم المنطق إن التعريفات خمسة أقسام: وهي التعريف بالحد التام، والتعريف بالحد الناقص، والتعريف بالرسم التام، والتعريف بالرسم الناقص، والتعريف اللفظي.[110] وجعل الدكتور عبد العزيز الربيعة التعريف أربعة أقسام، وهي: التعريف الحقيقي، والتعريف الاسمي، والتعريف التنبيهي، والتعريف اللفظي[111] إن كل الأقسام التي ذكرها الأخضري والربيعة لا تخرج عن النوعين الرئيسيين الذين ذكرها التهانوي ، فالتعريف بالحد أو بالرسم سواء كان تاماً أو ناقصاً يندرج في بوتقة التعريف الحقيقي، والتعريف الاسمي[112] هو نوع من التعريف الحقيقي أيضاُ كما ذهب النكري والتهانوي أو نوع من اللفظي كما قال التفتازاني،[113] والتعريف التنبيهي هو نوع من التعريف اللفظي كما بينه الدكتور ربيعة، ولذلك يمكننا أن نقسم التعريف إلى:

1- التعريف الحقيقي: الْغَرَض منه تَحْصِيل صُورَة لم تكن حَاصِلَة فِي الذِّهْن، والحصول على أكبر قدر من المعرفة والمعلومات حول شيء ما وهو يقسم إلى قسمين، أولهما التَّعْرِيف بِحَسب الْحَقِيقَة. وثانيهما: التَّعْرِيف بِحَسب الِاسْم. و" كل وَاحِد مِنْهُمَا يقسم إلى قسمين أيضاً: حد حقيقي، نحو:

الْإِنْسَان حيوان ناطِق، ورسم حقيقي، نحو: الإنسان حيوان ضاحك، وحد اسمي، نحو: تَعْرِيف العنقاء الْغَيْر الْمَعْلُوم وجودهَا بِالْحَيَوَانِ الكذائي، ورسم اسمي، نحو: العنقاء الطائر الكذائي."[114]

2- التعريف اللفظي: وغرضه تعْيين صُورَة من الصُّور المخزونة وإحضارها فِي المدركة والالتفات إِلَيْهَا وتصورها بِأَنَّهَا معنى هَذَا اللَّفْظ، وهو تعريف لمعنى اللفظ المتفق عليه في لغة ما، وهو ينشئ علاقة بين اللفظ والمفهوم، كتعريف الإعراب بأنه تغيّر أواخر الكلم لاختلاف العوامل، فصورة الإعراب متخيلة في الذهن، وكتعريف الغضنفر بالأسد.[115]

وَالْفرق بَين التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ والحقيقي بِوُجُوه:[116]

أ- التَّعْرِيف الْحَقِيقِيّ استحصال الصُّورَة ابْتِدَاء وَفِي اللَّفْظِيّ استحصالها ثَانِيًا وَلِهَذَا يعبر عَن هَذَا الاستحصال بالاستحضار فَيُقَال إِن فِي التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ استحضار الصُّورَة.

ب- أَن التَّعْرِيف الْحَقِيقِيّ يكون لنَفسِهِ وَلغيره أَيْضا بِخِلَاف اللَّفْظِيّ فَإِنَّهُ إِحْضَار الصُّورَة الْحَاصِلَة لغيره لَا لنَفسِهِ.

ت- منشأ التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ كَونه مَسْبُوقا بِلَفْظ لم يفهم مَعْنَاهُ بِخِلَاف الْحَقِيقِيّ.

ث- التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ يُفِيد أَمريْن: أَحدهمَا: إِحْضَار معنى اللَّفْظ. وَالثَّانِي: التَّصْدِيق بِأَن هَذَا اللَّفْظ مَوْضُوع لهَذَا الْمَعْنى.

وسائل التعريف:

يتم التعريف تبعاً لوسائل عديدة يسمى باسمها، منها:

التعريف بالحد: وهو أهم أنواع التعاريف؛ لأنه يحدد التصورات العامة للشيء المراد تعريفه، فهو تعريف الشيء بجنسه وفصله القريبين، وهو طريق المعرفة الذاتية للشيء، كقول الفاكهي: "الحال: وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو عامله."[117]

التعريف بالرسم: ويسمى بـ(التعريف الوصفي)؛ لأنه يسهم بيان طبيعة الشيء من خلال نوع الصفات او الخصائص التي يبينها وهي صفات عرضية وصفية له. كقول

المبرد في تعريف الأفعال الناقصة: " هَذَا بَاب الْفِعْل الْمُتَعَدِّي إِلَى مفعول وَاسم الْفَاعِل وَالْمَفْعُول فِيهِ لشَيْء وَاحِد، وَذَلِكَ الْفِعْل كَانَ وَصَارَ وَأَصْبح وَأمسى وظل وَبَات وأضحى وَمَا دَامَ وَمَا زَالَ وَلَيْسَ وَمَا كَانَ فِي معناهن"[118] وكقوله في تعريف (ما) العاملة عمل (ليس): "هَذَا بَاب مَا جرى فِي بعض اللُّغَات مجْرى الْفِعْل لوُقُوعه فِي مَعْنَاهُ وَهُوَ حرف وَجَاء لِمَعْنى وَيجْرِي فِي غير تِلْكَ اللُّغَة مجْرى الْحُرُوف غير العوامل وَذَلِكَ الْحَرْف مَا النافية"[119]

التعريف بالمثال وهو الأشهر عند سيبويه، كقوله: " الاسم رجل وفرس وحائط"[120].

التعريف بالإشارة ويشير إلى الشيء أو صورته، وذلك كأن نشير إلى الكتاب، ونقول (هذا كتاب)، ويعد أبسط أنواع التعريف.

والتعريف المعجمي، ويتم بالمرادف، وكقولنا المفعول فيه هو الظرف، وقال الزركشي: "وَإِنْ كَانَ بِتَبْدِيلِ لَفْظٍ بِلَفْظٍ أَجْلَى مِنْهُ عِنْدَ السَّامِعِ فَهُوَ اللَّفْظِيُّ. وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ رَاجِعٌ إلَى اللُّغَةِ، وَلَيْسَ مِنْ الْحُدُودِ فِي شَيْءٍ. وَمَنْ اشْتَرَطَ الْأَجْلَى يَعْلَمُ أَنَّ الْوَاقِعَ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ مِنْ تَعْرِيفِ أَحَدِ الْمُتَرَادِفَيْنِ بِالْآخَرِ مَعَ اسْتِوَائِهِمَا فِي الشُّهْرَةِ لَا يُسَمَّى حَدًّا لَفْظِيًّا اصْطِلَاحًا."[121]

والتعريف بالضد، كقولنا: المذكر عكس المؤنث، والنكرة عكس المعرفة، وكقول سيبويه: "حَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل."[122]

شروط التعريف:

للتعريف قواعد وشروط لابد من مراعاتها عند تعريف شيء ما، وقد وضع العلماء عدداً من الشروط ولا يحصل هذا الغرض الا بها، منها:[123]

<u>الأول:</u> أن يكون المعرف (بالكسر) مساوياً للمعرف (بالفتح) ويجب أن يكون المعرِّف (بالكسر) مانعاً جامعاً. فمانع يعني أنه لا يشمل إلا أفراد المعرف (بالفتح)، فيمنع من دخول أفراد غيره فيه. وجامع يعني أنه يشمل جميع أفراد العرف (بالفتح) لا يشذ منها فرد واحد، قال الفاكهي: " أَنْ يَكُونَ جَامِعًا لِسَائِرِ أَفْرَادِ الْمَحْدُودِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: الِاطِّرَادُ، وَمَانِعًا عَنْ دُخُولِ غَيْرِ الْمَحْدُودِ فِي الْحَدِّ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: الِانْعِكَاسُ."[124]. فعلى هذا لا يجوز التعريف بالأمور الآتية:

1 . بالأعم: لأنَّ الأعم لا يكون مانعاً، كتعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين، فإن جملة من الحيوانات تمشي على رجلين.

2 . بالأخص: لأنَّ الأخص لا يكون جامعاً، كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم، فإنه ليس كلّ ما صدق عليه الإنسان هو متعلم.

3 . بالمباين: لأن التباينين لا يصح حمل أحدهما على الآخر، ولا يتصادقان أبدا.

الثاني : أن يكون المعرف (بالكسر) أوضح وأعرف عند المخاطب من المعرف (بالفتح). أي يجب أن تكون الألفاظ المستعملة في التعريف واضحة لا غموضَ فيها ولا إبهام. فلا يشتمل التعريف على ألفاظ غامضة وحوشية لا يفهمها المتلقي حتى يؤمن اللبس، فلا يجوز وفق ذلك أن نعرّف:

1 . بالمساوي في الظهور والخفاء، كتعريف الزوجي بأنه ما ليس بمفرد.

2. بالمتضايفين؛ أي: اللفظان المرتبطان ببعضهما وبينهما تلازم، كتعريف الأب بأنه والد الابن. وكتعريف الابن بأنه ما له أبٌ[125]

3 . بالأخفى من المعرف، كتعريف النار بأنها جسم لطيف مثل النفس، فالنفس أخفى من النار، وكتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود، فالوجود أخفى من النور.

4.بالضد أو بالنقيض، كتعريف الأبيض بأنه ما ليس بأسود، والمعرفة بأنه ما ليس بنكرة.

الثالث: ألا يعرّف بذاته أو بجزء منه، أي لا يكون المعرف (بالكسر) عينَ المعرف (بالفتح) في المفهوم، كتعريف الحركة بالانتقال من مكان إلى آخر، والإنسان بالبشر تعريفاً حقيقياً غير لفظي، بل يجب تغايرهما. ولو صح التعريف بعين المعرف لوجب أن يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وللزم أن يتوقف الشيء على نفسه. وهذا محال.

الرابع: ألا يستخدم في التعريف ألفاظ مجازية، أو بالتشبيه كتعريف الجمل بأنه (سفينة الصحراء)، أو الأصيص وعاء كالجرة؛ لأن هذا التعريف يتطلب منا معرفة معنى الجرة.

الخامس: أن يكون خالياً من الدور[126] ، كتعريف العلم بأنه إدراك المعلوم، لأنّ إدراك المعلوم متوقف على معرفة العلم، والعلم متوقف على إدراك المعلوم، وكتعريف النهار: بأنه زمان تطلع فيه الشمس، فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار ومعرفة النهار متوقفة على معرفة الشمس. والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء، فينتهي الامر بالأخير الى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس.

السادس: أن يكون التعريف ملائماً للميدان والاختصاص الذي وضع فيه المصطلح.

الفرق بين الحد والتعريف:

بعد أن بيّنا معنى الحد وأنواعه والتعريف وأنواعه وشروطه، لابدّ من بيان الفرق بين الحد والتعريف على الرغم من أنّ كثيراً من النحاة جعل الحد والتعريف بمعنى واحد، وأهم هذه الفروقات:

1- يشترط في الحد الجنس والفصل، أما التعريف فلا يتطلب هذا الشرط، إذ يمكن أن نعرف بالحد الناقص وبالرسم وباللفظ، فكل حد تعريف، ولكن ليس كل تعريف حداً، فالتعريف أعم من الحد.

2- يجب في الحد أن يكون مانعاً جامعاً، فهو مطرد ومنعكس، كقولنا: " الاسم هو كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن "، ويصح أن نقول: كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن ليس باسم. أما التعريف فلا يتطلب ذلك فقد يكون مطرداً ولكنه غير منعكس فإذا عرفنا بالرسم كقولنا: الاسم ما يقبل (ال) التعريف، فإنه لا يصح أن نقول: كل ما لم يدخله لام التعريف ليس باسم.

نتائج المبحث الأول:

بعد أن درسنا هذه الألفاظ الأربعة التي يتعاورها الباحثون ويقع فيها الكثير من الخلط توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- المفهوم هو الفكرة المجردة أو الصورة الذهنية لشيء ما، نشأت بالعقل بالفعل أو بالقوة، وتشير إلى مجموعة صفات مشتركة في هذا الشيء، وجاءت نتيجة خبرة وتراكم معرفي في علم ما.
2- المصطلح هو لفظ تم الاتفاق عليه بين أهل علم ما ليطلقوه على مفهوم ما، أو هو القالب اللفظي الذي ينقل المفهوم من الذهن إلى اللسان ويجعله منطوقاً.
3- الحد: هو قول يبين حقيقة شيء ما وماهيته استناداً إلى أموره الذاتية، يعتمد على الجنس والفصل.
4- التعريف: هو وصف لغوي يفسر المصطلح ويبين حقيقته، ويزيل عنه الغموض والإبهام.
5- التعريف أعم من الحد، والحد قسم من أقسامه، ولا يتطابقان في المعنى إلا إذا كان التعريف بالحد التام.

الهوامش والتعليقات:

(1) الإحكام في أصول الأحكام، محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، ضبط نصه وخرج أحاديثه محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا. ط، 33/1.

(2) شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414 هـ - 1993 م. ص49.

(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ - 2007 م.614/4.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، 92/1.

(5) ينظر: رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، مصر، بلا.ط. ص50-52. والمعجم الفلسفي، جمال صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1971م، ص305

(6) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. (شرح حدود ابن عرفة للرصاع)، محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ. 6/1.

(7) تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، أسسه المعرفية وقواعده المنهجية، د. البشير التهالي، دار الكتب العلمية، بيروت. ص 127–128، وينظر: التعريف وتبسيط العلوم، د. حسن إسماعيل ود. يوسف ملك، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2015. ص38–39. والتفكير العلمي في النحو العربي، حسن الملخ، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م، ص141.

(8) المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة الناش: دار الدعوة 595/2.

(9) ينظر: العين، الخليل بن أحمد، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بلا ط. 61/4. وتهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.177/6.

(10) لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ459/2.

(11) معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط1، 1412هـ. ص 505.

(12)التعريفات علي بن محمد، الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ –1983م. ص 56.

(13) الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت. ص: 315.

(14) التعريفات، ص180. القضية: مصطلح مستعمل في الفلسفة التحليلية المعاصرة. وتستعمل أساسا في إيضاح بأن فكرة ما قد تقبل الصواب أو الخطأ. والقضية عند المنطقيين هي قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب. فالقول أعم من الملفوظ والمعقول، وهو المركب، سواء كان لفظاً مركباً كما في القضية الملفوظة، أو مفهوماً عقلياً مركباً كما في القضية المعقولة. ينظر حاشية محمد ملا محمد صادق على شرح حسام الدين الحسن الكاتي على متن إيساغوجي للأبهري، تحقيق عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت. ص 141–143.

(15) الكليات 860/1. وينظر المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م. 403/2

(16) عرف ابن سينا القوة بأنها: «ما به يجوز من الشيء فعل أو انفعال.» وعرفها ابن رشد بأنها: «الاستعداد الذي في الشيء والإمكان الذي فيه لأن يوجد بالفعل.» فأصل اللفظ الدلالة على ما ليس موجودًا بالفعل لكنه يقدر أن يوجد أو يقوى على الوجود بالفعل. انظر النجاة في المنطق والإلهيات لابن سينا، بلا ت، ص122. وتلخيص ما بعد الطبيعة لابن رشد، تحقيق د. عثمان أمين، مؤسسة انتشارات حكمت، طهران،1377هـ، ص83.

(17) «اللفظ إذا دل على معنى فإما أن يقتضي مفهومه امتناع الاشتراك فيه فيسمى جزئيا، كزيد فإنه علم شخص، أو لا يقتضي مفهومه امتناع الاشتراك فيه، ويسمى كليا كالإنسان. والجزئي يطلق على معنيين: أحدهما ما ذكر، والثاني كل لفظ معناه أخص من معنى لفظ آخر، وهو ما كان كليا في نفسه يقال له جزئي بالنظر إلى ذلك، كالإنسان بالإضافة إلى الحيوان، فإن الحيوان بالإضافة إليه كلي » ينظر: أساس الاقتباس، نصير الدين الطوسي، ترجمة منلا خسرو، تحقيق: حسن الشافعي ومحمد السعيد جمال الدين (1999)، ص. 43–46.

(18) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.1617/2. وانظر دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، ط1، 1421هـ – 2000م. 3/ 99–102.

(19) المعجم الوسيط (2/ 704)، (الماصدق) (عِنْد المناطقة): الْأَفْرَاد الَّتِي يتَحَقَّق فِيهَا معنى الْكُلِّي. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1429 هـ – 2008 م. 2062/3.

(20) بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية)؛ إعداد محمد بن يحيى زكريا، وحناش فضيلة، وزارة التربية الوطنية – الجزائر، 2008. ص 17.

(21) بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، إبراهيم بيومي، أسامة محمد القفاش، السيد عمر...، إشراف علي جمعة محمد، وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – القاهرة: 1418هـ – 1998م. ص (31).

(22)الخصائص 357/1

(23) الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط1، 1409 – 1989 م، ص 179.

(24) ينظر الموسوعة الفلسفية، بإشراف م.روزنتال، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، 1974, ص 448–449.

(25) ينظر الموسوعة الفلسفية، م. روزنتال، ص448–449.

(26) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ/2002م. 281/1. وينظر: كتاب العين 57/1، وكتاب سيبويه 421/2، و176/4 و192،و339و 431.

(27) ينظر دراسات نحوية، د. حسن منديل العكيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ، ص196–197.

(28) في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ–1986م. ص17–18.

(29) اللسان (صلح).

(30) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1426 هـ – 2005 م.1 /229.

(31) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة. 520/1.

(32) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة. دار التحرير للطبع والنشر، 1989م، ص368.

(33) علم المصطلح، د. ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 2008، ص9.

(34) يشير إلى المعاجم التي صدرت عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، ينظر: حول توحيد المصطلحات العربية، أحمد شفيق الخطيب، مكتبة لبنان، بلا.ط. ص6.

(35) البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423 هـ، 131/1

(36) جمهرة اللغة أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م. (رسق) 718/2.

(37) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401 هـ – 1981 م.128/1.

(38) الفلك الدائر على المثل السائر (مطبوع بآخر الجزء الرابع من المثل السائر)، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة، بلا ط، 92/4.

(39) البرهان في وجوه البيان (نشر من قبل باسم نقد النثر لقدامة بن جعفر)، : أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب، تحقيق: د. حفني محمد شرف، مكتبة الشباب (القاهرة) – مطبعة الرسالة،1389 هـ – 1969 م.ص 172.

(40) نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هـ. 6/9.

(41) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ. 172/2.

(42) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بلا ط، (لغو)، 39/ 462.

(43) كتاب المصطلح، ص10. وينظر: علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص261–263،

(44) الخصائص، لابن جني، 45/1.

(45) التعريفات ص28.

(46) الكليات 129/1.

(47) ينظر: ا المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، علي محمد جمعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة المفاهيم والمصطلحات المعاصرة، القاهرة، ط1، 1417هـ– 1991م، ص18. ومصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، قضايا ونماذج ونصوص، الشاهد البوشيخي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1430هـ–2009م. ص83. لمشكل غير المشكل قضية المصطلح العلمي، حمزة قبلان المزيني، مجلة علامات، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ج8، م2/ 1993م.ص16، والمصطلح بين التوليد والنسقية، عبد الرزاق تورابي، (ضمن ندوة قضايا المصطلح) إعداد عزالدين البوشيخي ومحمد الوادي، سلسلة الندوات 12، مكناس/ 2000م، ص270 وما بعدها.

(48) كتاب العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بلا ط، 109/7و123.

(49) الكتاب 22/1، 193/3و203و220و227و308.

(50) الكتاب 23/1، 196/3و220و235.

(51) الكتاب 210/3و213و247و310.

(52) الكتاب 264/3و293.

(53) معاني القرآن للفراء 1/ 321، و428/1.

(54) معاني القرآن للفراء 43/1، و109/3و217.

(55) المقتضب 309/3.

(56) الخصائص، عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 64/1، و178، و181، و328، و98/2، و182، و346، 360، و22/3.

(57) همع الهوامع 92/1.

(58) فتح البرية في شرح نظم الآجرومية 180/1 و183.

(59) الكتاب لسيبويه 1/ 44.

(60) الكتاب لسيبويه 1/ 370.

(61) الكتاب لسيبويه 2/ 86.

(62) الكتاب لسيبويه 2/ 81.

(63) معاني الفراء 178/2. وانظر: 168/1، و159/2، و154/3.

(64) معاني الفراء 207/1. وانظر أيضاً:7/1، و56، و112، و248، و345، و427، و2/ 45، و73، و140، و211، و255، 5/3، و21، و203، و279.

(65) معاني الفراء 69/2. وينظر أيضاً 93/1.

(66) معاني القرآن 71/1. وينظر أيضاً 87/1.

(67) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، د. محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، ص71، المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، إربد، الأردن، ط3، 2001م، ص132، المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط7، 1992م، ص165–171، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1986م/ ص36.

(68) الكتاب لسيبويه 1/ 397.

(69) الكتاب لسيبويه 2/ 121.

(70) كتاب سيبويه367/1، و157/2.

(71) ينظر: المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهر، 1410ء-1990م. ص 4-5.

(72) معاني القرآن للفراء 2/ 145.

(73) معاني القرآن للفراء 2/ 287.

(74) معاني القرآن للفراء 17/1.

(75) المعجم الوسيط 2/ 704.

(76) الكتاب 367/1.

(77) الكتاب 93/4-94.

(78) الكتاب 73/1.

(79) المقتضب 112/3.

(80) ينظر: المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، يوحنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية، ط1، 2011م، 703/2-704.

(81) ينظر: إشكالية المصطلح الأدبي، محمد بلقاسم، مجلة كلمة الأدلة والعلوم الإنسانية، تلمسان، ع5، 2004. ص 82.

(82) ينظر: المصطلح النحوي وأصل الدلالة، (دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات)، د. رياض عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ص21-23.

(83) انظر الكتاب 88/4.

(84) ينظر الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر، بلا ط، ص15.

(85) ينظر: الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية"؛ سعاد كوريم، المعرفة (مجلة إسلامية)، السنة الخامسة عشرة، العدد 60، ربيع 1431هـ/ 2010م. (ابتداء من الصفحة 40).

(86) ينظر: الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي المعروف بـ «ابن المبرد»، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، ط1، 1411 هـ – 1991 م, 1/ 8.

(87)ينظر: مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2.

(88) ينظر: معجم العين للخليل (ط. دار الهلال) 19/3، ومقاييس اللغة لابن فارس (ط. دار الفكر) (حدد 3/2)، واللسان لابن منظور (ط. صادر) (حدد) 140/3.

(89) ينظر كتاب الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر، سوريَّة، دمشق، ط4، 5274/7.

(90) ينظر: معيار العلم للغزالي ص281، وعلم الوضع، د. عبد الرزاق أحمد الحربي، دار الوقف السني، ط1، 2006م، ص147.

(91) الإحكام في أصول الأحكام ص38.

(92) دستور العلماء 12/2.

(93) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406هـ، ص46.

(94) مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1992، 47/1.

(95)اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء الكبرى، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ، 45/1.

(96) شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، ص 49.

(97) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004م. ص34.

(98) البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: دار الكتبي، ط1414،1هـ – 1994م. (1/ 141)

(99) شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ – 2001 م.447/4.

(100) شرح المفصل 205/4.

(101) ينظر دستور العلماء 13/2, و97/2-98.

(102) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي، ص 49-52.

(103) مقاييس اللغة 281/4.

(104) ينظر لسان العرب (عرف) 236/9.

(105) ينظر كتاب التعريفات للجرجاني ص62.

(106) الكليات 262/1.

(107)دستور العلماء 215/1.

(108) ينظر: المادة المصطلحية الجديدة في المعجم المفصل في الأدب لنحمد التونجي، د. محمد الخطابي، مجلة اللسان العربي، الرباط ع1998/46، ص765، والمعجمات الأدبية العربية الحديثة- دراسة تحليلية نقدية للمصطلح والمفهوم، د. محمد الخطابي، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط ع2003/4، ص 155.

(109) دستور العلماء 215/1. وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي483/1.

(110) ينظر: تاريخ الأدب العربي، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط1، 1960 - 1995 م، 169/10-170.

(111) ينظر: البحث العلمي، حقيقته ومصادره ومادته، د. عبد العزيز الربيعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط6، 1423هـ، 185/1.

(112) التعريف الاسمي: يقصد به تصوّر مفهومات غير معلومة الوجود في الخارج، أي مالم يسبق المعرفة به، أما التعريف الحقيقي فيقصد به تصوّر حقائق موجودة أي معلومة الوجود في الخارج. ينظر تفصيل ذلك في دستور العلماء 215/1، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي 438/1.

(113) دستور العلماء 215/1.

(114) ينظر: دستور العلماء 215/1. والمنطق التطبيقي، منهج جديد في توظيف أصول علم المنطق، علي أصغر خندان، ترجمة: محمد حسن الواسطي، الديوان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2017. ص90-92.

(115) ينظر: دستور العلماء 1/ 216. وللتعريف اللفظي خمسة أقسام، ينظر للتوسع المنطق التطبيقي، منهج جديد في توظيف الأصول ص91-100.

(116) ينظر: دستور العلماء 216/1-217.

(117) شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي، ص 224.

(118) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. بيروت 86/4.

(119) المقتضب 188/4.

(120) الكتاب 12/1.

(121) البحر المحيط في الفقه 142/1.

(122) الكتاب 12/1.

(123) ينظر المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر، تحقيق: الشيخ غلام رضا الفياضي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران. ص123-126.

(124) البحر المحيط في الفقه 143/1.

(125) ينظر معيار العلم ص280.

(126) الدور في التعريف: الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف "أ" على "ب"، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف"أ" على "ب"، و "ب" على "ج"، و "ج" على "أ"،" التعريفات ص105.وينظر الكليات 447/1، ودستور العلماء 53/2و79/2.

فهرس المصادر والمراجع:

الإحكام في أصول الأحكام، محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، ضبط نصه وخرج أحاديثه محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا.ت.

أساس الاقتباس، نصير الدين الطوسي، ترجمة منلا خسرو، تحقيق: حسن الشافعي ومحمد السعيد جمال الدين، بلا ط، 1999م.

الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر، بلا ط.

إشكالية المصطلح الأدبي، محمد بلقاسم، مجلة كلمة الأدلة والعلوم الإنسانية، تلمسان، ع5، 2004.

الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط1، 1409 – 1989 م،

الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406هـ،1986 م.

البحث العلمي، حقيقته ومصادره ومادته، د. عبد العزيز الربيعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط6، 1423هـ.

البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: دار الكتبي، ط1414،1هـ – 1994م .

البرهان في وجوه البيان (نشر من قبل باسم نقد النثر لقدامة بن جعفر)، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب، تحقيق: د. حفني محمد شرف، مكتبة الشباب (القاهرة) – مطبعة الرسالة،1389 هـ – 1969 م.

بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، إبراهيم بيومي، أسامة محمد القفاش، السيد عمر...، إشراف علي جمعة محمد، وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1418هـ – 1998م.

بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية)؛ إعداد محمد بن يحيى زكريا، وحناش فضيلة، وزارة التربية الوطنية – الجزائر، 2008.

البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423 هـ.

تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بلا ط.

تاريخ الأدب العربي، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط1، 1960 – 1995 م.

تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ/2002م.

التعريفات، علي بن محمد، الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ –1983م.

تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، أسسه المعرفية وقواعده المنهجية، د. البشير التهالي، دار الكتب العلمية، بيروت.

التعريف وتبسيط العلوم، د. حسن إسماعيل ود. يوسف ملك، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2015.

التفكير العلمي في النحو العربي، حسن الملخ، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م.

تلخيص ما بعد الطبيعة لابن رشد، تحقيق د. عثمان أمين، مؤسسة انتشارات حكمت، طهران،1377هـ،

تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

جمهرة اللغة أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م.

حاشية محمد ملا محمد صادق على شرح حسام الدين الحسن الكاتي على متن إيساغوجي للأبهري، تحقيق عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت.

حول توحيد المصطلحات العربية، أحمد شفيق الخطيب، مكتبة لبنان، بلا.ط.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، د. محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب.

دراسات نحوية، د. حسن منديل العكيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا ت.

الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية"؛ سعاد كوريم، المعرفة (مجلة إسلامية)، السنة الخامسة عشرة، العدد 60، ربيع 1431هـ/ 2010م.

الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي المعروف بـ «ابن المبرد»، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، ط1، 1411 هـ - 1991 م.

علم الوضع، د. عبد الرزاق أحمد الحربي، دار الوقف السني، ط1، 2006م،

دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.

رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، مصر، بلا.ط.

شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414 هـ - 1993 م.

شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م .

الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ.

علم المصطلح، د. ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 2008،

علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2008.

العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401 هـ - 1981 م.

فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 1431 هـ - 2010 م.

الفلك الدائر على المثل السائر (مطبوع بآخر الجزء الرابع من المثل السائر)، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، بلا ط.

في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.

القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1426 هـ - 2005 م.

كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3،1408 هـ - 1988 م.

كتاب العين، الخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بلا

كتاب الفقه الإسلامي وأدلته، د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر، سوريَّة، دمشق، ط4.

الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء الكبرى، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ.

المادة المصطلحية الجديدة في المعجم المفصل في الأدب لمحمد التونجي، د. محمد الخطابي، مجلة اللسان العربي، الرباط ع46/ 1998.

المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، إربد، الأردن، ط3، 2001م،

المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط7، 1992م،

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1986.

مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1992.همع

المشكل غير المشكل قضية المصطلح العلمي، حمزة قبلان المزيني، مجلة علامات، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ج8، م2، 1993م.

مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، قضايا ونماذج ونصوص، الشاهد البوشيخي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1430هـ-2009م.

المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، علي محمد جمعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة المفاهيم والمصطلحات المعاصرة، القاهرة، ط1، 1417هـ-1991م.

المصطلح بين التوليد والنسقية، عبد الرزاق تورابي، (ضمن ندوة قضايا المصطلح) إعداد عزالدين البوشيخي ومحمد الوادي، سلسلة الندوات 12، مكناس، 2000م.

المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1410هـ-1990م.

المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، يوحنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية، ط1، 2011م.

المصطلح النحوي وأصل الدلالة، (دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات)، د. رياض عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت .

معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، بلا ت.

المعجمات الأدبية العربية الحديثة، دراسة تحليلية نقدية للمصطلح والمفهوم، د. محمد الخطابي، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط ع2003/4.

معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط1، 1412هـ.

المعجم الفلسفي، جمال صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1971م.

معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1429 هـ - 2008 م.

المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة. دار التحرير للطبع والنشر، 1989م.

معيار العلم، أبو حامد الغزالي، تحقيق: د. سليمان أبو الدنيا، دار المعارف، مصر، ط1، 1961م،

مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ،2007 م.

مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004م.

المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا ت.

المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر، تحقيق: الشبخ غلام رضا الفياضي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران.

المنطق التطبيقي، منهج جديد في توظيف أصول علم المنطق، علي أصغر خندان، ترجمة: محمد حسن الواسطي، الديوان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2017.

الموسوعة الفلسفية، بإشراف م.روزنتال، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، 1974.

موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.

نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هـ.

الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. (شرح حدود ابن عرفة للرصّاع**)**، محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ.

النجاة في المنطق والإلهيات، ابن سينا، بلا ت.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي: المكتبة التوفيقية، مصر، بلا ت.